



جامعة الجيلاي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



العنوان

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: تأمينات وبنوك

إعداد الطلبة:-شلايف فاطمة الزهراء

-مراسلي كريمة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

-.....(.....جامعة الجيلاي بونعامة) رئيسا

-بوكريطة عبد القادر جامعة الجيلاي بونعامة) مشرفا

-.....(.....جامعة الجيلاي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

اهدي ثمرة اجتهادي إلى روح أمي الزكية الطاهرة العزيزة الغالية التي أروتني بحنانها
وصبرها معي وعلمتني أن الحياة عطاء قبل أن تكون اخذ والتي رافقتني بدعواتها أين
ما ذهبت ولكنها رحلت قبل هذا اليوم أمي الحبيبة رحمها الله، اللهم في كل دقيقة
تمر على أمي في قبرها أسألك أن تفتح لها بابا تهب منه نسائم الجنة لا يسد أبدا.

إلى من علمني ذات يوم أن الحياة كفاح أبي الحنون أطال الله في عمره

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل من وقف معي ودعمني فاطيمة ودعاء والى كل أطفالنا دون ذكرهم

والى كل من عشت معهم حلاوة الدراسة صباح ، نوال ، سهام ، فاطمة الزهراء

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

إلى كل هؤلاء اهديهم ثمرة جهدي

كريمة

الإهداء

احمد لله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم
ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:
من تألمت قبل ألما وفرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليها لراحتنا وسهرت
على سعادتنا

وكانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا وحلمت دوما أن أكون في أعلى
المراتب،

إليك انحني إرضاء واقول شكرا لكي.

أيتها الأم

أنت أعز وأحب إنسان في الوجود الذي منحتنا كل الحب والحنان، إلى الذي
كان نعم الأب والصديق.

وفي نفس الوقت، إلى الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم إليك انحني إرضاء
واقول شكرا لك

أيها الأب

وأهدي هذا العمل إلى الذين اعتبرهم نعمة من الله عزو جل أخي أيوب

وأخواتي : نعيمة ، نوال ، خليفة

والكتكوت رائد الإسلام

كما أهدي هذا العمل إلى صدقاتي كريمة ، صليحة ، أسيا

والأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي من الطور الابتدائي إلى

الجامعي.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريباً ومن بعيد ولو بكلمة طيبة

أو بابتسامة صادقة

فاطمة الزهراء

الشكر

الحمد لله نستعينه ونشكره ونهتدي به، الذي يسر لنا أمرنا وهون.

علينا الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل

فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خير

خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

نتوجه بجزيل شكرنا وامتناننا إلى الأستاذ المشرف بوكريطة عبد القادر جزاه الله

خييرا

على ما قدمه لنا من تعليمات وتوجيهات ساهمت في إثراء موضوع دراستنا

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

والى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وجميع من ساهم من قريب أو من بعيد ولو كان

بحرف واحد لرفع معنوياتنا و لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه

وكل من أعاننا ولو بكلمة طيبة.

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين غدوا أذهاننا

وأناروا عقولنا.

المخلص

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الخام.. الخ ,إلا أن هذا الأخير ما زال يعاني العديد من المشاكل أهمها مشكل التمويل. سنتطرق في هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،القرض الشعبي الجزائري ,التمويل , وكالات الدعم.

Résumé :

Les Petits moyens entreprennent des secteurs importants dans l'économie nationale par son investissement dans le développement Économique et pour la création des emplois et son rôle dans L'augmentation de la production locale etc. reste ce dernier, rencontre Des problèmes d'approvisionnement, dans cette étude nous allons Parler du rôle des banques dans le financement ces établissements. Mots- clés : petites et moyennes entreprise, crédit populaire d'Algérie, financement, les Agences de soutien.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الفهرس
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الرموز والمختصرات
أ-ت	المقدمة
الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مدخل للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6	المطلب الأول تعرف البنوك
9-6	المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم المرافقة لها
7	1-التعريف المعتمد من طرف الجزائر
8	2-هياكل الدعم المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المبحث الثاني: البنوك وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10	أولاً: قروض الاستغلال.
11-10	ثانياً: قروض الاستثمار
12-11	المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
11	1- النموذج الأمريكي
12	2- النموذج الألماني
13-12	ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية .
19-14	المبحث الثالث: الدراسة السابقة.

17-14	المطلب الأول: الدراسة السابقة في الموضوع.
19-18	المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة
20	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22	تمهيد:
23	المبحث الأول :ماهية القرض الشعبي الجزائري "وكالة خميس مليانة.
23	المطلب الأول :نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري والتعريف بوكالة خميس مليانة.
23	أولا: نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري.
24	ثانيا:الهيكل التنظيمي لوكالة"خميس مليانة"القرض الشعبي الجزائري.
26	ثالثا:التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري " وكالة خميس مليانة "
27	المطلب الثاني :وظائف وأهداف وكالة "خميس مليانة"القرض الشعبي الجزائري .
28	أولا: الوظائف الأساسية للوكالة
30	ثانيا:الأهداف المستقبلية لوكالة "خميس مليانة " القرض الشعبي الجزائري.
31	ثالثا: موارد القرض الشعبي الجزائري "وكالة خميس مليانة "
32	المبحث الثاني :عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.
32	المطلب الأول :أنواع القروض.
32	أولا: قروض الاستغلال.

34	ثانيا: قروض الاستثمار .
36	ثالثا:شروط منح قروض الاستثمار .
37	رابعا:الآليات والإجراءات التي يتبعها القرض الشعبي الجزائري- وكالة خميس مليانة- في منح القروض.
38	خامسا: نموذج عن منح قرض استثماري .
39	المطلب الثاني :التحليل الإحصائي لتمويل القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة - للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
39	أولا:مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
46	خلاصة الفصل
48	الخاتمة
50	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	08
2	مقارنة بين دراستنا الحالية والسابقة	18- 19
3	يمثل تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	25
4	قيمة تسهيلات الصندوق التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014- 2015-2016 الوحدة :دج	33
5	قيمة القروض الموسمية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014- 2015-2016-الوحدة :دج	34
6	حجم قروض الاستثمار التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015-2016للوحدة.	35
7	مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية خميس مليانة خلال 2014 -2015-2016	39
8	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري حسب قطاعات النشاط خلال 2014 - 2015 - 2016.	41
9	توزيع القروض التي منحها القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية القرض خلال: 2014- 2015- 2016.	43

قائمة الجداول والأشكال

2- قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
27	الهيكل التنظيمي لوكالة "خميس مليانة" للقرض الشعبي الجزائري.	1
33	عدد المؤسسات التي استفادت من تسهيلات الصندوق من طرف القرض الشعبي الجزائري.	2
40	حجم قروض الاستثمار التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
42	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري حسب قطاع النشاط.	4
44	توزيع القروض التي منحها القرض الشعبي الجزائري حسب نوعية القروض.	5

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلائل باللغة الأجنبية	الدلائل باللغة العربية
PME	Petit moyen entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance chômage	الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة
ANSEJ	Agence de Nationale Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
CPA	Crédit populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري

مقدمة

التوطئة:

لقد تفتنت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها، التنموية، لذلك أولت لها اهتماما متزايد لتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع.

حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عنصر مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من خصائص ، كقابليتها لتكييف مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة ، كما أنها تشكل ميدان لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي ، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل وبالرغم من تلك الأهمية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاديات ، إلا أنها تعاني مجموعة من العوائق ومن بين تلك العوائق هو التمويل حيث يعتبر هو العائق الأساسي للعامل الرئيسي لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة ، لأنه يلعب دوراً فعالاً في دعم تنافسيتها محلياً ودولياً ، حيث إن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي في المرحلة الأولى من نشأتها ، بسبب عدم حصولها على التمويل ، إذ أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة التي عادة ما تمكنها من اجتياز مرحلة الإنشاء دون المرور إلى المراحل الأخرى في اقرب الآجال ، وذلك لمحدودية قدرتها على تعبئتها ، بحيث تكون دوماً في الحاجة مستمرة إلى مختلف الأشكال التمويل الخارجي (الاقتراض) لتغطية احتياجاتها ، التمويلية خاصة القروض البنكية ، غير أن الحصول على هاته القروض يتوجب عليها فضلاً عن تقديم دراسة جدوى للمشروع وتوفير الضمانات الكافية لتغطية والتي نادراً ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات ومنه أصبح التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة ، وهو احد المحاور الأساسية لسياسيات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو شان الدول النامية إلا انه في ظل النظام البنكي الحالي نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل للاستجابة لمتطلبات الكلاسيكية لهذا النظام لذا اعتمدت الحكومات الجزائرية إلى التفكير في آليات التأهيل وتطوير هذا القطاع في ضوء تحولات الاقتصادية الراهنة .

➤ الإشكالية:

انطلاقاً مما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى أموال من أجل الحصول على مختلف الآلات والتجهيزات اللازمة للعملية الإنتاجية، وكذلك الحفاظ على بقائها وتطوير نشاطها إلا أنها تعاني من نقص كبير في مصادر التمويل التي تتوافق مع ظروفها وطبيعتها لذلك تتضمن اشكاليتنا التساؤل الرئيسي التالي:

• ما مدى مساهمة البنوك في تمويل احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية.

• إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

• هل نعتبر التمويلات المدعمة مع البنوك هي الحل الأمثل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما أثرها على الاقتصاد الوطني ؟

• هل الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستعصية ؟

➤ فرضيات البحث:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية.
- التمويل المدعم يعتبر الحل الأمثل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك.
- تفرض البنوك الجزائرية شروط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعطاء القروض.

➤ مبررات اختيار البحث:

- معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن التمويل هو أهم عائق يواجهه هاته المؤسسات.
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بحكم الدافع الوظيفي والتخصص.

➤ أهمية البحث:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في الجوانب التالية:

- يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهتم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى.
- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تزيد في تفعيل العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى أهداف أهمها:

- التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.
- الرغبة في الإطاحة بكل ما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز وتطوير هاته المؤسسات

➤ حدود البحث:

- بالنسبة للحدود المكانية.

تم حصر الدراسة في القرض الشعبي الجزائري بوكالة خميس مليانة وذلك بذكر أهم أنواع القروض التي يقوم بتقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

• بالنسبة للحدود الزمنية.

• تمت الدراسة خلال سنة 2017/2016 لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من 1/2/2017 إلى غاية 31/4/2017.

➤ منهج وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف وعرض الإطار النظري للدراسة المطروحة والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والبنوك والتطرق إلى أهم مشكل تعاني منه والمتمثل في مشكل التمويل ، كما تم استخدام منهج تجريبي وتحليل النتائج في الجزء الميداني ، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برامج الجداول وذلك لجمع المعطيات والتعبير عليها.

➤ صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على مكان لإجراء الدراسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف القرض الشعبي بحجة السرية التامة .
- صعوبة التأقلم مع طريقة IMRAD .

➤ هيكل البحث:

من خلال ما تم تقسيمه وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى فصلين أساسيين كما يلي

❖ الفصل الأول: والذي يحمل الأدبيات النظرية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة. وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث .

- المبحث الأول: مدخل للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: البنوك وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

❖ الفصل الثاني: بعنوان الدراسة الميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.

تم تخصيصه لدراسة حالة القرض الشعبي الجزائري.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للبنوك والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح حيث تعتبر البنوك التجارية الكائن الذي يلتقي فيه عارضي الاموال بالطلب عليها اذ انها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الافراد والمؤسسات وبهذا تحقق البنوك التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتغطيتها وتكلفة ايداعها ، وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هنا برزت أهمية البنوك التجارية وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الفروع المتاحة المربحة للبنوك لما تتميز به المؤسسات من سمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك ،حيث تساهم تلك المؤسسات بالدور الايجابي في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وزيادة الناتج القومي ويمكن توسيع ذلك في هذا الفصل من خلال النقاط التالية :

المبحث الأول: مدخل للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : البنوك واثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتطرق في هذا المبحث حول تعريف البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة التي تربطها مع بعض.

المطلب الأول: تعريف البنوك.

يمكن تعريف البنوك التجارية كالتالي .

- البنوك التجارية هي تلك التي تخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المعرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية ، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملة الأجنبية ، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان ، وتأجير الخزائن الحديدية ...الخ.¹
- البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذل يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذ أنها تقرر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت.²
- البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع ، إن وصف هذه المؤسسات المالية بالنقدية لا يعني أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود، ولكن يعني ذلك أن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود الذي اشترنا إليه أعلاه ، وتسمى المؤسسات المالية النقدية أيضا البنوك التجارية أو بنوك الودائع .³

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم المرافقة لها.

يصعب تقديم تعريف موحد لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هذا بالإضافة إلى أن كلمة " صغيرة " و " متوسطة " هي كلمات لها مفاهيم نسبية ، تختلف من دولة إلى أخرى ، وكن قطاع إلى آخر بحيث كل دولة تركز تعريفها بناء على معايير معينة ، ومن هذه المعايير (حجم الإنتاج ، حجم المبيعات ، حجم الأجر مدفوع حجم الطاقة المستهلكة ، حجم العمالة) .

¹ - احمد صالح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، مصر، 2002، 2003، ص 12.

² - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 14.

³ - الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك " ، ط6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 12 .

1-التعريف المعتمد من طرف الجزائر.

حسب تعريف الجريدة الرسمية من المادة 5:تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطةمهما كانت طبيعتهاالقانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

- تشغل من واحد إلى ما تئتين وخمسين(250) شخصا.
- لايتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري .

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

- أ- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبر أن أجزاء من وحدات العمل السنوي .
- ب- **الحدود المعبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:**هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.¹

يبين الجدول أدناه كيفية تقسيم المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - قانون رقم 1.17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 1-10 - 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص 5.

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (01) تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري .

التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	9 - 1	اقل من 40 مليون دج (20 مليون دج)	لا يتجاوز 20 مليون دج (10 مليون دج)
مؤسسة صغيرة	49-10	لايتجاوز أربعمئة (400) مليون دج (200) مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	ما بين 400 مليون دج إلى 4 ملايير	ما بين 200 مليون دج إلى مليار دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2، ص 6.

2- هياكل الدعم المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه البرامج تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من سياسة الحكومة اتجاه إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وزيادة فرص حصولها على التمويل، ويشترك في هذه العملية العديد من المؤسسات والهيئات .

أ- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG:

هي عبارة عن جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الجمهورية يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة والمنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولي الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها¹.

¹ فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقد، ص 115.

ب- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة وتولي الوزير المكلف المتابعة العملية لنشاط الوكالة فهي تقوم بتسيير القرض المصغر وفقا لتنظيم والتشريع المعمول به وتمنح قروضا بدون فائدة وتقوم بتدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم والمرافقة في تنفيذ لمشاريعهم .

ج- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC:

يعتبر الصندوق الوطني لتأمين على البطالة من الهياكل التي صخرتها الدولة من أجل السعي إلى توفير مناصب الشغل.¹

د- وكالة ترقية ودعم الاستثمار .

هـ - شركة الضمان وتأمين الاستثمار .

¹ الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ ، متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي تحت عنوان ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، الجزائر 18/17 أبريل 2006 ص376.

المبحث الثاني: البنوك وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للبنوك اثر كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال طرق تمويلها وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر البنوك التجارية كعمول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار .

أولاً: قروض الاستغلال.

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب (12) شهراً.¹

1- **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه.

أ- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة.

ب- **المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصاً في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

ج- **قرض الموسم:** هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه.

د- **قروض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.²

ثانياً: قروض الاستثمار. في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

¹ - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك" ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 57.

² - طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 58، 61.

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- قروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.¹

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

أ- القروض القابلة للتعبئة : فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه.

ب- القروض غير قابلة للتعبئة: فان ذلك يعني إن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي، فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض.

2- قروض طويلة الأجل: القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب (7) سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية (20) سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية).²

المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة بالمتوسطة.

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين يتحدد من خلالهما طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما كالتالي.

1- النموذج الأمريكي.

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز كما يلي.

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.

¹- طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 73، 74.

²- طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

- من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.¹

2- النموذج الألماني.

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية .
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع، والمدخرين)

عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات (ص،م) للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.²

ثانيا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية .

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها التمويل ، وكما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية .

- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من

الحصول على مبالغ محدودة القيمة.

- عدم قدرة المؤسسات ص والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها، عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي.

¹- عمران عبد الحكيم ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2007 ، ص64.

². عمران عبد الحكيم ، مرجع سابق ، ص 65.

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية لمنحها قرض.
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئاً على البنوك التجارية.¹

¹ - صليحة بن طلحة ، بوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17 و18 2006 ص 356 .

المبحث الثالث: الدراسة السابقة.

في هذا المبحث سنتناول دراسات سابقة التي تناولت موضوع بحثنا ثم توضيح مكانة دراستنا الحالية من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسة السابقة في الموضوع.

دراسة رقم (1) بعنوان: " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة " وهي دراسة الباحثة الحاج علي حليلة مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة قسنطينة 2008 تدور إشكالية الدراسة الرئيسية ، هل تلبى مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية .

وقدمت الباحثة الفرضيات التالية :

- المؤسسات الصغيرة في الجزائر تعاني من صعوبات في الحصول على مصادر تمويل ضرورية لاستمرارية نشاطاتها وتوسعها.
- الشروط التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات الصغيرة المستعصية

الهدف من هذه الدراسة هو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة وقد استخدمت المنهج الوصفي ودراسة حالة وأجريت الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة لمدينة قسنطينة عن طريق توجيه استبيان لجمع المعلومات اللازمة للدراسة ، كذلك مقابلات شخصية والوثائق الرسمية لاستكمال الدراسة الميدانية إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة تجد صعوبة للحصول على مصادر تمويل من البنوك والمؤسسات المالية .

دراسة رقم (02) بعنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر.

وهي دراسة للباحث عثمان لخلف مقدمة في إطار أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2003 - 2004.

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات التامة وإبراز اثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها في الجزائر كما اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة ، استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطور المؤسسات ص م وتطورها في استراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أما المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات ص م من زاوية وقدرتها التنافسية ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي .

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منفذا إحصائيا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية الخاصة.

إن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وان تدخل الدولة في مجال سياسة التنمية وترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

دراسة رقم (03) بعنوان " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "

وهي دراسة للباحثة لوكا دير مالحة مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة تيزي وزو 2012 ،تدور إشكالية الدراسة الرئيسية إلى مدى مساهمة البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها .

حيث قامت بدراسة الموضوع من المنظور القانوني مستعينة في ذلك على القوانين التشريعية المنصوص بها في هذا وقد توصلت إلى نتائج أبرزها:

- إلغاء التخصص المصرفي من خلال مزولة البنوك لأنشطة معرفية واسعة.
- غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر .
- خلق آليات قانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها الفنية والتقنية والمالية التي تعرقل نموها.

دراسة رقم (04) بعنوان " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007 تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ومعرفة مدى أهمية الإستراتيجية في هذه القطاع وتوجيه أصحاب القرار وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بها وقد اعتمد الباحث على استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي في وصف وتعريف المؤسسات ص م ،الصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة واستخدام المنهج التاريخي للتطرق إلى مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما منهج دراسة الحالة من خلال عرض الحالة كيفية تمويل البنوك المؤسسات ص م ببعض الإحصائيات ، وقد توصل إلى مجموعة من نتائج نذكر من بينها .

- أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح لما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها.
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة ، حيث وجدت الدراسة انه على مستوى اغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحد مكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة رقم (05) بعنوان " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "

وهي دراسة الباحث محمد زيدان مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

تناول الباحث في دراسة الإشكالية ومدى أهمية الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأما النتائج المتوصل إليها فتمثلت في النقاط التالية :

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار .
- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك ، وعدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة ، وعلى الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات.

دراسة رقم (06) بعنوان: المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها.

وهي دراسة الباحث منصور بن عمارة مقدمة في ورقة بحثية من جامعة باجي مختار عنابة

تناول الباحث في دراسة الإشكالية دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة ومن بين أهداف الدراسة :

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- التطرق إلى مفهوم المؤسسات المصغرة .
- مدى قدرتها على التأقلم مع الوضع الاقتصادي الحالي وعلى المنافسة.

دور البنك في تمويل المؤسسات المصغرة.

أما الاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة لتخفيف من عبئ الأزمة.

- إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار هذا الجهاز الذي ينص على مساهمة كل من المستثمر من جهة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب، والبنك من جهة أخرى، الذي لا يمكن تجاهل دوره الرئيسي في عملية التمويل.
- إقبال الجزائر على المؤسسات الصغيرة بغرض تخفيف من معاناة الشريحة الشبانية وإدماجها في سوق العمل ، وإثبات وجودها اقتصاديا.
- لابد من وجود ترابط وتنسيق بين البنك والوكالة وأكثر ترابط في دراسة المشاريع الاستثمارية، دراسة جيدة من جميع النواحي من أجل الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في تحقيق مردودية فعالة.

دراسة رقم (07) بعنوان: " دور التمويل في تنمية المشاريع المصغرة "

دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من المؤسسات الإقراض في قطاع غزة ، هي دراسة للباحث ،حنين جلال الدماغ مقدمة في إطار مذكرة ماجستير لجامعة الأزهر سنة 2010 ، تدور إشكالية الباحث في تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الاقتراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة في الفترة الممتدة بين 1990 - 2008 لمعرفة دور التمويل بين مؤسسات الاقتراض وأثارها على المؤشرات الاقتصادية ، ولقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- عدم وجود ارتباط بين عدد الفروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض وبين ارتفاع رأس مال المشروع.
- لايمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم.
- هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي .

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

جدول رقم (02): مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة .

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة رقم (01)	تشبه الدراسة دراستنا من حيث الهدف وهو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا في اعتمادها على عملية الاستبيان والمقابلات الشخصية
الدراسة رقم (02)	تناولت هذه الدراسة في التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلاف الدراسة عن دراستنا في الوقوف إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضي اقتصاديات البلدان النامية
الدراسة رقم (03)	تناولت هذه الدراسة على دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابهت مع دراستنا في إشكالية الدراسة إلى مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلفت الدراسة عن دراستنا وذلك لاعتمادها للموضوع من المنظور القانوني مستعينة بذلك بالقوانين التشريعية المنصوص بها في هذا السياق
الدراسة رقم (04)	تشبه الدراسة من خلال عرض كيفية تمويل البنوك والمؤسسات ص م ببعض الإحصائيات	اختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث هدفها وهو التعرف إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.
الدراسة رقم (05)	تشبه دراستنا في توضيح دور البنوك في عملية التمويل	اختلفت الدراسة عن دراستنا في تناولها على إجمالي الهياكل

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الداعمة ولم تخصص أو تحدد الهياكل الداعمة وعليه فكانت النتائج بصفة إجمالية	للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
اختلفت الدراسة عن دراستنا حيث أنها اعتمدت فقط على تمويل البنك ، وعلى بيانات قديمة	اعتمدت الدراسة على أهمية البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الدراسة رقم (06)
اختلفت الدراسة عن دراستناحي أنها تناولت دور التمويل المقدم من طرف المؤسسات على تنمية المشاريع النسائية	تشبه الدراسة دراستنا في هدفها والتي تهدف إلى دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الدراسة رقم (07)

من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الأول تم عرض أهم التعاريف والمفاهيم التي كان يجب عرضها في الدراسة المتعلقة بمفهوم البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم المرافقة لها وكذا أهم طرق تمويلها وبما أن التمويل هو الرابط بين البنوك والمؤسسات قمنا بذكر العلاقة التي تربط بينهما.

ومن خلالهم عرض أهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية التمويل لإنشاء وتطوير هاته المؤسسات ، حيث تم توضيح أهم ما يميز الدراسات السابقة على دراستنا الحالية والتعقيب عليها.

في حين استخلصت الدراسات السابقة إلى نتائج اغلبها كان اهتمامهم بمجال التمويل وتشجيع التمويلات المدعمة مع وكالات الدعم والاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أصبحت تعد المورد الأساسي في إمكانية خلق مناصب الشغل والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية ولتدعيم دراستنا التطبيقية اخترنا القرض الشعبي الجزائري بخميس مليانة.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لدور البنوك

في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

تمهيد:

تسعي الحكومة الجزائري إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها لأهمية هذا القطاع في توسيع الاقتصاد الوطني، وبما أن التمويل هو العائق الذي تعاني منه هذه المؤسسات جعل الحكومة الجزائرية تقيم هياكل داعمة مع البنوك في تطوير وتشجيع نمو هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لذا وبعد التطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية حول البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا هياكل الدعم المرافقة لها وتأثير البنوك عليها التي تعتبر مصدر تمويلها ودعمها ، لهذا قمنا في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي في كيفية مساهمة القرض الشعبي الجزائري مع المؤسسات الداعمة (ANSEG ، ANGM ، CNAC) خميس مليانة في تمويل المؤسسات "ص،م" و للإمام أكثر بالجانب التطبيقي سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى المبحث الأول ماهية القرض الشعبي الجزائري أما المبحث الثاني فخصصناه إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية القرض الشعبي الجزائري "وكالة خميس مليانة".

أمام استحالة إجراء الدراسة على كامل البنوك الوطنية، اخترنا القرض الشعبي الجزائري "وكالة خميس مليانة" للقيام بهذه الدراسة الميدانية، ولقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى مطلبين الأول تم التطرق فيه إلى نشأة وتطور البنك والتعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي أما المطلب الثاني فخصصناه إلى الوظائف الأساسية وكذا الأهداف والخدمات العادية المقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الأول: نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري والتعريف بوكالة خميس مليانة.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري وكذا التعريف بالوكالة "خميس مليانة" وذكر هيكلها التنظيمي.

أولاً: نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري.

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري+ بمقتضى المرسوم الصادر 14/05/1967، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على انبثاق القرض الشعبي للجزائر (وهران، عنابة، قسنطينة) والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى منها: ¹

-البنك الجزائري المصرفي بتاريخ 1 جانفي 1968.

-الشركة المرشيلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان 1968.

-الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) سنة 1971.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحول إلى 40 وكالة و550 موظف و8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية :

- أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية أي مؤسسة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري منذ 1989/2/22، حيث قدر رأس مالها الاجتماعي، ب 800 مليون دينار جزائري، مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 1 مليون دينار جزائري.

- من بين الوكالات القرض الشعبي الجزائري نجد وكالة خميس مليانة الكائن مقرها بشارع العقيد بوقرة "خميس مليانة" تابعة إداريا وقانونيا للمديرية الجهوية للقرض الشعبي الجزائري بالشلف، حيث

¹ الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، مرجع سبق ذكره ص32.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توظف الوكالة حوالي 20 عاملا موزعين على ما يقارب 5 مصالح باعتبارها وكالة من الدرجة الثانية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة "خميس مليانة" القرض الشعبي الجزائري.

1- مدير الوكالة :

يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى وكالة خميس مليانة حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ، ومختلف الوثائق ، ومن مهامه أيضا مختلف مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة ، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك .

أ- إدارة السكرتارية:

من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض و نسبة تغطية بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

ب- نائب المدير:

يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ، ويخلفه في حالة غيابه .

2- مصلحة الإدارة: تضم قسمين:

أ- قسم المستخدمين :وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم كما يقوم بتسجيل العيادات والمخالفات ... الخ

-تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

-يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين .

-يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك ، أما الأنشطة المتعلقة بالبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة (DG) وعلى رأسها الرئيس المدير العام (PDG).

أما رأس مال الاجتماعي فقد حدد ب15 مليون دينار جزائري عند تأسيسه ولكنه فيما بعد عرف عدة

تطورات منها:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (03) : يمثل تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري.

السنة	تطور رأس المال
1966	15 مليون دينار جزائري
1989	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليون دينار جزائري
1992	13.6 مليار دينار جزائري
2000	21.6 مليار دينار جزائري
2008	48 مليار دينار جزائري

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري.

ب- قسم المنازعات القانونية: يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها ، ودراسة الشكاوي ، وطلبات تحصيل الحقوق ، وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ، وتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

3- مصلحة القروض.

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة ،وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبحث في طلباتهم ، وإعداد المذكرات اللازمة ، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل ، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض .

4- مصلحة التجارة الخارجية.

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد تصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة، domiciliation) المصرفي وفتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

5- مصلحة الصندوق: وهي أيضا بدورها تنقسم إلى قسمين:

- أ- قسم الودائع: ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحديد نوعها وكذا متابعة فتح كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداعات والسحب من الحساب لصالح الزبون .
- ب- قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات ، وتقوم أيضا بإعداد جرد النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير .

6- مصلحة المحاسبة والرقابة وتضم قسمين

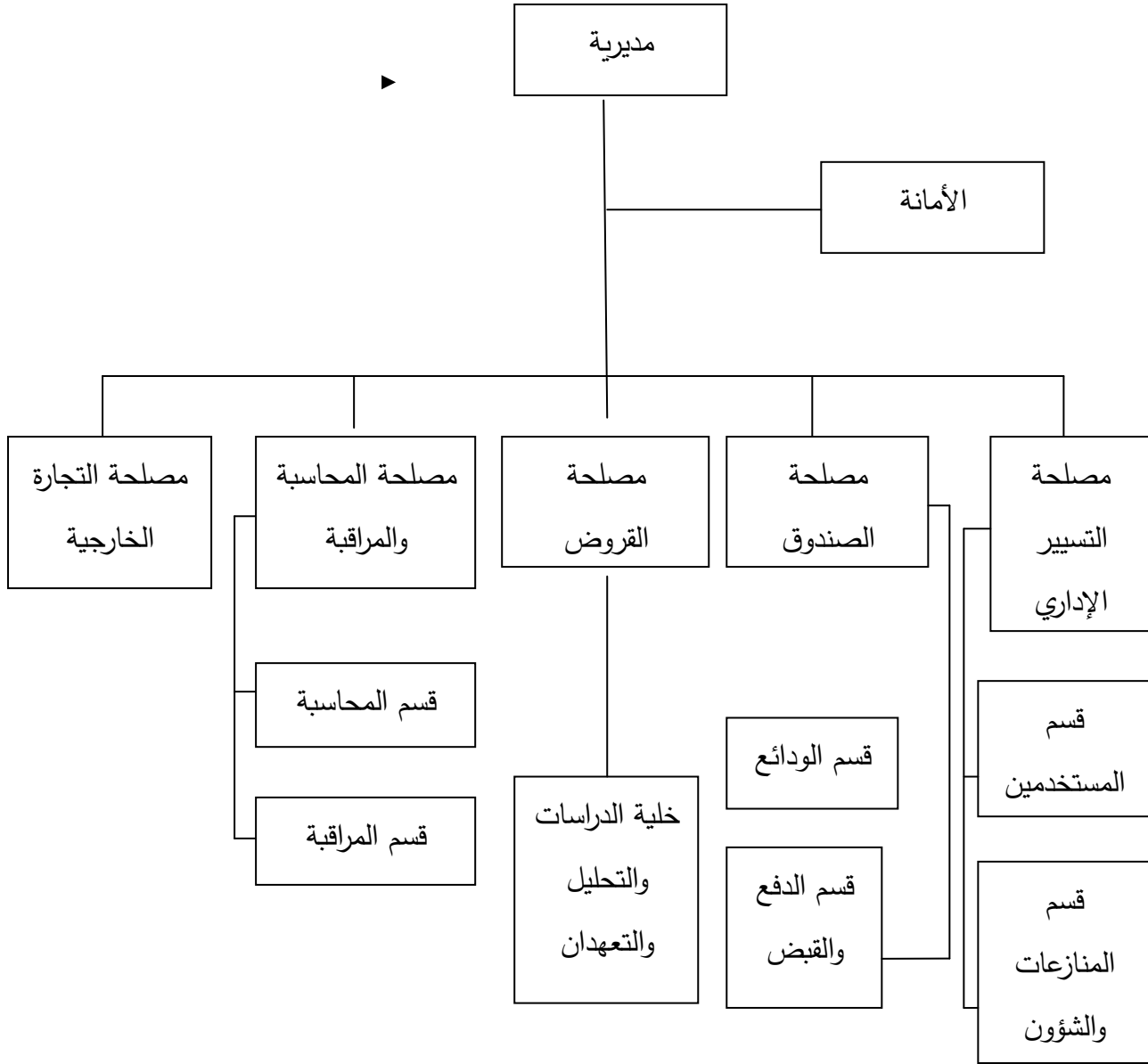
- أ- قسم المحاسبة: يقوم هذا القسم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.
- ب- قسم المراقبة: يقوم هذا القسم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما يقوم بالتنسيق بين المصالح ، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة ، كما يساعد المدير باتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى دقة و أنتظام البك ، ومدى وجود المشاكل الإدارية ، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك .

ثالثا:التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري "وكالة خميس مليانة "

تعتبر وكالة خميس مليانة للقرض الشعبي الجزائري مؤسسة مالية مهامها الرئيسية جمع النقود الفائضة عن حاجات الجمهور وإقراضها للغير، بهدف تحقيق منفعة تحت نظم وأسس معينة .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لوكالة "خميس مليانة" للقرض الشعبي الجزائري.



المصدر: من وكالة خميس مليانة القرض الشعبي الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: وظائف وأهداف وكالة "خميس مليانة" القرض الشعبي الجزائري .

في هذا المطلب سنحاول الإلمام ببعض الجوانب الوظيفية الخاصة بوكالة القرض الشعبي الجزائري من خلال الفروع التالية

أولاً: الوظائف الأساسية للوكالة.

تتمثل الوظائف الأساسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري في :

- تقديم القروض للحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة والصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع المياه والري .
- تقديم القروض و سلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية .
- تقديم القروض للأفراد .
- جمع الودائع .
- تحويل العملات.
- القيام بعمليات البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل .

ويمكن إيجاز الوظائف الأساسية حسب مصالح وكالة القرض الشعبي الجزائري كما يلي:

1- مصلحة الصندوق: تقوم بالوظائف التالية:

- التحصيلات بأنواعها .
- عمليات التحويلات المالية .
- عمليات المقاصة والمحفظة .

2- مصلحة القروض:تقوم بالوظائف التالية:

- دراسة القروض وتحليلها.
- المتابعة الإدارية والقضائية للقروض البنكية .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ودائع تحت الطلب (Dépôt a vue).

- الحساب الجاري:(Lecomte courant):

يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري ،يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن يكون مدينا ،وهو لا يدر فوائد لصاحبه .

- حساب الشيكات (Lecomte cheque):

يعتبر هو الآخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين (خاصة الأجراء منهم) ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك ،وهو حاب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية ، ولا يدر فوائد لصاحبه ، أما إذا استخدمه صاحبه في العمليات التجارية فان البنك في حالة تنبيه للأمر، يطلب من عميله فتح حساب جاري ، لان استخدام هذا الحساب لغرض المعاملات التجارية مخلف للقانون ، لأنه لا يخضع لمراقبة مصلحة الضرائب ، ويمكنه الاحتفاظ بحساب الشيكات إلى جانب الحساب الجاري شرط أن يستخدمهما في حدود ما يسمح به القانون.

- دفتر الادخار البنكي.

عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت ، ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأنها عادة ما تكون مبالغ زائدة عن احتياجاتهم ، وتفرض عليها فائدة متغيرة حسب أسعار الفائدة السائدة في السوق .

-ودائع لأجل.

هي ودائع لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها إلا بعد مرور مدة معينة يتفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فوائد متغيرة حسب المدة (4.5 كحد أدنى) سنويا وتنقسم إلى :

❖ ودائع لأجل على شكل حساب.

وهي تلك الأموال التي يكون المودع في غير حاجة إليها ويودعها في البنك ، وهنا بإمكانه السحب منها في أي وقت ، غير أن طبيعة الأشخاص تجعلهم لا يقدمون على السحب منها وتتراوح مدة الإيداع هذه الأموال بين 3 أشهر و 10 سنوات أما سعر الفائدة الممنوح عليها فهو يتغير بتغير مدة الإيداع والحد الأدنى لسعر الفائدة 4.5 بالمئة .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3- مصلحة التجارة الخارجية تقوم بالوظائف التالية .

-عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .

-التحويلات بالعملة الصعبة .

-عمليات التجارة الخارجية من تصدير وإستيراد.

-تسيير القروض الخارجية.

4- مصلحة الإدارة: تؤدي المهام التالية.

-توفير متطلبات للمستخدمين.

-القيام بكل العمليات اتجاه مصلحة الضرائب والمصالح الاجتماعية.

-تسيير موارد الوكالة.

5- مصلحة المراقبة:وظيفتها مراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى،من مراقبة يومية ودقيقة.

ثانيا:الأهداف المستقبلية لووكالة "خميس مليانة " القرض الشعبي الجزائري.¹

-زيادة نسبة تقديم القروض بأنواعها.

-توسيع نشاط الوكالة باستيعاب اكبر عدد من الموظفين .

-تطوير القطاع بتطوير الخدمات المقدمة .

- تخفيض نسبة مخاطر القروض البنكية .

-ترقية تمويل التجارة الوطنية بفضل سياسة تجارية نشيطة .

ثالثا: موارد القرض الشعبي الجزائري "وكالة خميس مليانة " .

يعرض القرض الشعبي الجزائري أنواعا متعددة من الإيداعات بهدف جذب اكبر عدد ممكن من المودعين وزيادة موارده .

¹القرض الشعبي الجزائري وكالة خميس مليانة.

1- الإيداعات (الودائع):

عبارة عن الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال يمكن ان نحصرها في:

❖ سندات الصندوق :

وهي المبالغ النقدية الزائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك من اجل الاستفادة من عوائدها ،وهنا يقوم البنك بتجميد قيمة هذه العوائد ولا يمكن للعميل السحب منها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها ،ويكون الحد الأدنى لقيمة السند هو 10000 دينار جزائري والحد الأقصى 5 ملايين دينار جزائري ،وتتراوح مدة تجميدها ما بين 3 اشهر و12 سنة وسعر فائدة متغير بتغير مدة التجميد وتعتبر هذه السندات قابلة للتفاوض ، بمعنى انه يمكن تظهيرها وتكون هذه السندات إما اسمية أو لحاملها .¹

¹ القرض الشعبي الجزائري وكالة خميس مليانة .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال مضمون هذا المبحث نتطرق إلى معرفة أهم أنواع القروض التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري ثم الآليات والإجراءات التي يتبعها في منح القروض، بعد ذلك نقوم بالتحليل الإحصائي للجدول والأشكال التي بحوزتنا.

المطلب الأول: أنواع القروض.

من المعروف أن البنوك توجه مواردها التي تتحصل عليها لتقديمها للأشخاص والمؤسسات فيشكل قروض، ويعرض القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة - أنواعا مختلفة من القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم القروض التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري حسب المدة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل، وحسب طبيعتها إلى قروض استغلال وقروض استثمار.

أولاً: قروض الاستغلال.

تنقسم بدورها إلى:

1- تسهيلات الصندوق.

يعتبر تسهيل الصندوق قرض يمتد إلى سنة، وللمؤسسة حق الاستفادة من قيمته لمدة 15 يوما كل شهر، بمعنى أنه خلال شهر يجب أن يتحول حساب المؤسسة إلى مدين ثم يعود دائنا، ليعود ويسحب قيمة القرض في الشهر الموالي وهذا خلال سنة (مثلا إذا تحصلت مؤسسة ما على تسهيل صندوق بقيمة معينة فإنه يتوجب عليها بعد سحب المبلغ بـ 15 يوما، إعادته إلى حسابها وليقوم بسحبه في الشهر الموالي، وليس شرطا أن يكون السحب في 15 يوما الأولى من الشهر بل يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية السحب في الأسبوع الثاني وتعيده في الأسبوع الثالث، لتسحب في الأسبوع الموالي، لأن مبدأ عمل تسهيل الصندوق هو إعادة المبلغ إلى البنك لمدة 15 يوما) ويتراوح سعر الفائدة الذي يفرضه القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة - بين 9% و 9.75%، وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة تسهيلات الصندوق التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

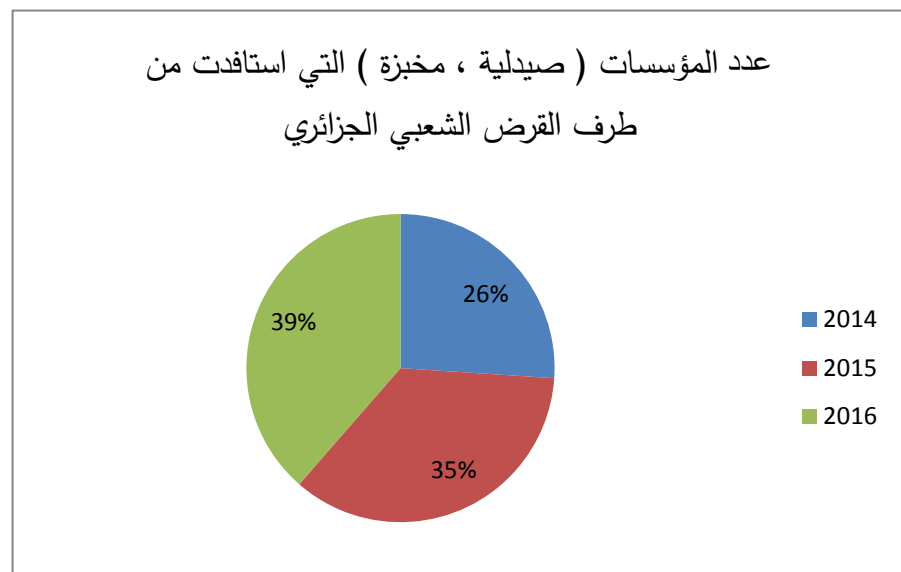
جدول رقم(04):قيمة تسهيلات الصندوق التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014- 2015-2016 الوحدة :دج

السنة	2014	2015	2016
عدد المؤسسات (صيدلية ، مخبزة)	4	7	7
قيمة القرض	8100000	11000000	12000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري- وكالة خميس مليانة.

نلاحظ من خلال الجدول أن تسهيلات الصندوق التي قدمها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع سواء من حيث عدد المؤسسات الممولة أو قيمة التسهيلات، ونشير هنا إلى أن البنك خلال عام 2014 قدم تسهيلات للصيدليتين، وتسهيلات لمخبرتين، أما في عام 2015 فإن تسهيلات كانا موجهاً لصيدليتين، وخمسة تسهيلات للمخبرات، ونفس الشيء 2016 مما يدل على أن القرض الشعبي الجزائري مول عدد معتبر من المؤسسات التي تريد قرض من نوع تسهيلات الصندوق.

الشكل رقم (02) عدد المؤسسات التي استفادت من تسهيلات الصندوق من طرف القرض الشعبي الجزائري.



من إعداد الطالبتين بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن عدد المؤسسات التي استفادت من تسهيلات الصندوق من طرف القرض الشعبي الجزائري في تزايد مستمر حيث أن نسبة تسهيلات الصندوق خلال سنة 2014، 26 % وفي سنة 2015، 35% وفي سنة 2016، 39 %.

2- قروض الموسم :

هي قروض تمنح للعملاء الذين تتميز أنشطتهم بالموسمية وتصل مدته إلى سنة وسعر الفائدة هو الأخر يتراوح بين 9% و 9.75 %، وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة القروض الموسمية التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات :

جدول رقم(05): قيمة القروض الموسمية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015-2016الوحد ق.د.

السنة	2014	2015	2016
عدد المؤسسات	1	0	0
قيمة القرض	4000000	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة.

نلاحظ من الجدول أن القرض الشعبي الجزائري قام بتقديم لمؤسسة واحدة خلال 2014 بقيمة 4000000 وفي 2015 - 2016 كانت منعدمة تماما.

ثانيا: قروض الاستثمار :

هي القروض التي تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد آلات ومعدات الإنتاج، لتقوم المؤسسة. بتوسيع نشاطها وتنقسم إلى:

1- قروض متوسطة الأجل.

تمتد فترة منح هذه القروض بين 2 إلى 7سنوات حسب حجم المشروع أو قيمة القروض الممنوحة وحسب المردودية المتوقعة للمشروع.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2- قروض طويلة الأجل:

تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات و 20 سنة وتمنح أيضا حسب حجم المشروع وتكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل بناء السدود...الخ.

جدول رقم (06): حجم قروض الاستثمار التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015-2016 للوحدة.

المبلغ	نشاط المؤسسة	المبلغ	نشاط المؤسسة	المبلغ	نشاط المؤسسة
160000000	مصنع الاجور	138600000	مصنع مشروبات غازية	38400000	مصنع السيراميك
3250000	طبيب	24000000	مصنعين بلاستيك		
200000000	مؤسسة بناء	198000000	مصنع المياه المعدنية		
56000000	مصنع لاسترجاع العجلات	50000000	مؤسسة بناء		
13980000	طبيب				
433230000	المجموع	2324000000	المجموع	38400000	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المحصل عليها من طرف القرض الشعبي الجزائري . وكالة خميس مليانة .

- نلاحظ من خلال الجدول أنا القرض الشعبي الجزائري-وكالةخميس مليانة - قدم قروض استثمار بمبالغ ضخمة خلال السنوات ففي سنة 2014 قام بتمويل مصنع السيراميك بمبلغ 38400000 وفي سنة 2015 مول مصنع مشروبات غازية بمبلغ 138600000، ومصنعين بلاستيك بمبلغ 24000000 ، ومصنع المياه المعدنية بمبلغ 198000000 ، ومؤسسة البناء بمبلغ 50000000 حيث أن مجموع المبالغ في سنة 2015 كان 2324000000 أما في سنة 2016 مول مصنع للأجور بمبلغ 1600000 وطبيبين

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بمبلغ 17230000، ومؤسسة بناء بمبلغ 200000000 ، ومصنع لاسترجاع العجلات بمبلغ 56000000 وكان المجموع الكلي في هذه السنة ب 433230000 . وهذا يدل على أن تمويل القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر خلال ثلاثة السنوات المدروسة .

ثالثا: شروط منح قروض الاستثمار.

من بين الشروط التي يشترطها القرض الشعبي الجزائري عند منحه لقروض الاستثمار مايلي:

- أن تساهم المؤسسة في قيمة المشروع بنسبة أدناها 30 %
- تقديم ملف كامل يستوفي كل الوثائق التي يطلبها البنك ،والمتمثلة في الوثائق الإدارية والتقنية، والوثائق الاقتصادية،المالية وأخير الوثائق المحاسبية والضريبية.
- تقديم ضمانا تتفوق قيمة القرض،أي نسبة تغطية الضمانات للقروض تفوق 100%.
- تأمين متعدد الأخطار لكل الضمانات، لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التأمين بتعويض قيمة الأضرار للبنك.

1- الوثائق المكونة لملف قرض استثمار:

تنقسم الوثائق التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري- وكالة خميس مليانة-

أ- الوثائق الإدارية :

وتشمل مايلي:

- طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض أو ممثل المؤسسة.
- وثيقة التسجيل لدى APSI الحصول على الامتيازات الضريبية التي تقدمها.
- نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين.
- نسخة من عقد الإيجار أو الملكية لمحل المشروع.

ب- الوثائق التقنية:

تصريح البناء .

تقديم مخطط تنفيذ المشروع.

تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض المشاريع.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ج- الوثائق الاقتصادية والمالية:

دراسة تقنية واقتصادية للمشروع

الفواتير الشكلية * أو عقدتجاريللتجهيزاتالتيتمشراؤها محليا.

رابعا: الآليات والإجراءات التي يتبعها القرض الشعبي الجزائري- وكالة خميس مليانة- في منح القروض.

يقوم البنك بعد التأكد من أن الملف الذي تقدمت به المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كامل ويحتوي على جميع الوثائق الضرورية، ثم يقوم ب:

- التأكد من صحة الوثائق المقدمة إليه، ومن سمعة المؤسسة طالبة القرض خاصة في حالة كون المؤسسة عميل جديد لدى البنك.
- الاتصال بباقي البنوك لمعرفة علاقة المؤسسة بها، وهل قدمت لها قروض لم تسدها بعد أم قامت بتسديدها
- القيام بدراسة اقتصادية للمشروع من خلال دراسة مرد وديته، والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وتأثيره على المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني.
- القيام بدراسة حول المنافسة في السوق.
- التأكد من قيمة الضمانات المقدمة وبعد الانتهاء من دراسة الملف، يتخذ المدير ونائبه ومدير مصلحة القروض، قرار منح القرض للمؤسسة أو عدم منحه.

خامسا: نموذج عن منح قرض استثماري .

- لجوء طبيب إلى بنك القرض الشعبي الجزائري من أجل الحصول على قرض استثماري .
- بعد تقديم طبيب معلومات الى مصلحة متابعة القروض على مستوى الوطني لمعرفة مديونية هذا الشخص تبين انه لم يحصل على القروض من قبل ، على مستوى جميع البنوك في الجزائر.
- تم انعقاد لجنة على مستوى الوكالة.
- وبموجبها قبل الطبيب من طرف أعضاء اللجنة.
- وبعدما انعقدت لجنة ثانية على مستوى المديرية الجهوية وبموجبها تم تحرير موافقة مبدئية كالتالي
- مبلغ القرض 1600000 ، مساهمة شخصية 400000 ، مدة القرض 5 سنوات ، مدة الإعفاء 1 سنة ، الضمانات ، رهن حيازي على العتاد.
- بتاريخ 15 - 01 - 2017 تقدم السيد X مختص في أمراض القلب متقاعد لطلب قرض استثماري للحصول على عتاد خاص بتجهيز عيادته الخاصة الكائنة بخميس مليانة ، المبلغ الكلي يصل الى 2000000 دج.
- 2- بعد قيام مكلف بدراسات الوكالة بزيارة ميدانية إلى العيادة ، قام بإعداد التقرير التالي :

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3- المحل يقع في وسط المدينة ذو مساحة تقدر ب 78 م² متكون من أربعة غرف سوف تخصص كالاتي، غرفة الفحص، قاعة انتظار، (نساء) ، قاعة انتظار (رجال) ، قاعة أشعة هذا الطبيب قام بالقيام بأشغال التهيئة كطلاء الجدران ، تزيين الأرضية والأبواب والنوافذ.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لتمويل القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة - للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- حسب عدد المؤسسات.

جدول رقم (07) مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية خميس مليانة خلال 2014 - 2015 - 2016.

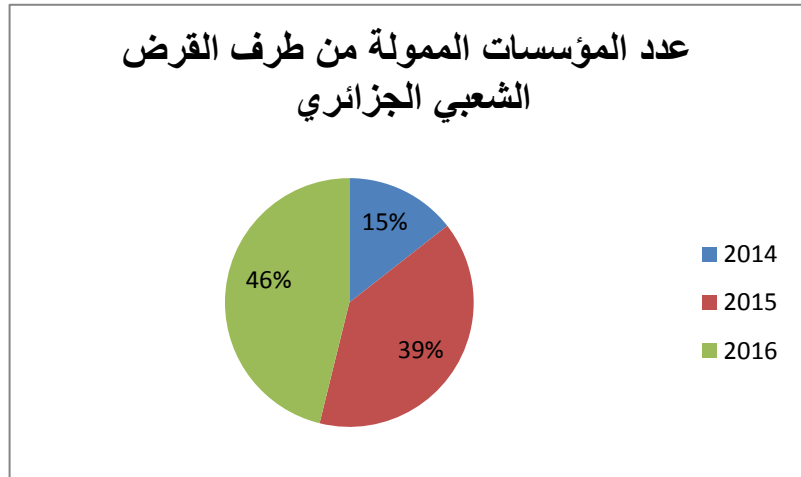
السنة	2014	2015	2016
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري خميس مليانة	30	82	96
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين الدفلى	314	1013	1514
نسبة مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9.55%	8.09%	6.34%

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة.

تبين لنا النتائج أعلاه أن مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع ففي سنة 2014 قدرت عدد المؤسسات التي مولت من طرف القرض الشعبي الجزائري ب 30 على مستوى خميس مليانة 314 في ولاية عين الدفلى، أما في سنة 2015 كانت على مستوى خميس مليانة 82 وعلى مستوى عين الدفلى ، 1013 وفي سنة 2016 قدرت على مستوى خميس مليانة 1514 وفي ولاية عين الدفلى 46 ، وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقيت بعض التسهيلات من طرف القرض الشعبي الجزائري لتمويلها.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (03): مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - وكالة خميس مليانة .



من إعداد الطالبين بناء على المعطيات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري في تزايد مستمر حيث أن نسبة مساهمة القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2014 هي 15% ، أما في سنة 2015 فتتمثل 39 %، وفي سنة 2016 تمثل 46 % وهذا يعني أن نسبة التمويل في ارتفاع وذلك بفضل تمويل القرض الشعبي الجزائري لهذه المؤسسات.

2- حسب قطاعات النشاط.

و هي كما هو موضح في الجدول أدناه:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم(08): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري حسب قطاعات النشاط خلال 2014 - 2015 - 2016.

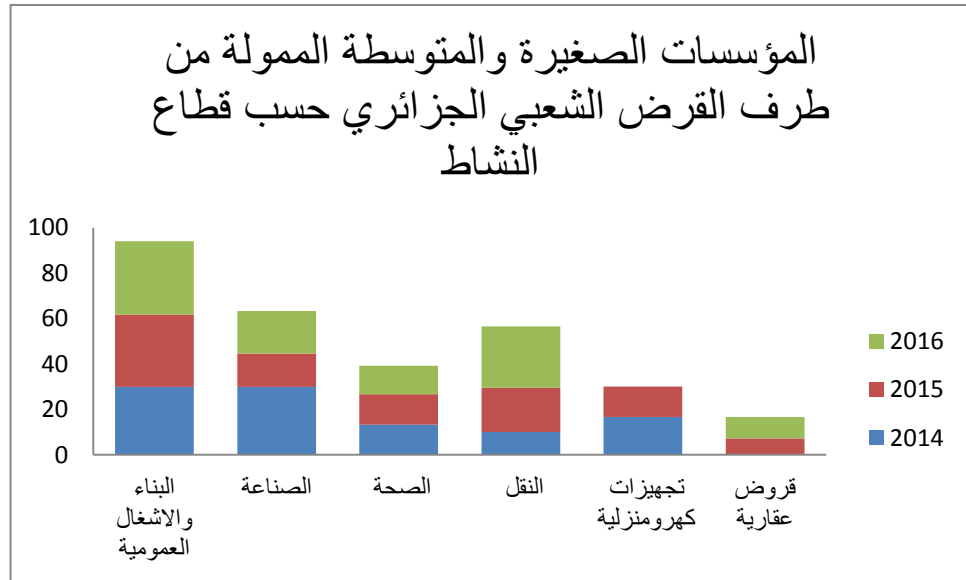
2016		2015		2014		قطاع النشاط
%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
32.2	31	31.7	26	30	09	البناء والأشغال العمومية.
9	18	0	12	30	09	الصناعة.
18.75	12	14.63	11	13.33	04	الصحة.
12.5	26	13.41	16	10	03	النقل.
27.08	00	19.51	11	16.67	05	تجهيزات كهرو منزلية.
9.37	09	7.31	06	00	00	قروض عقارية.
100	96	100	82	100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة.

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية ، والصناعة من أهم القطاعات الرئيسية التي قام بتمويلها القرض الشعبي الجزائري خلال السنوات الأخيرة حيث أنها تحتل المرتبة الأولى مقارنة مع القطاعات الأخرى (الصحة ، النقل ، تجهيزات كهرو ومنزلية ،قروض عقارية) ، ومن بين هذه القطاعات نجد أن قطاع الصحة والنقل في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى أما تجهيزات كهرو ومنزلية فهي منخفضة لان في سنة 2014 فقد مولت 5 تجهيزات وفي سنة 2016 فقد مولت 11 تجهيز وفيما يخص القروض العقارية كانت منعدمة خلال سنة 2014 وفي سنة 2015 - 2016 فقد مول القرض الشعبي الجزائري 11 قروض عقارية أما المجموع الكلي فهو في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا يدل على أن القرض الشعبي الجزائري بخميس مليانة هو في تزايد مستمر من تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم(04) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري حسب قطاع النشاط.



المصدر من إعداد الطالبتين بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن البناء والأشغال العمومية والصناعة في ارتفاع من سنة إلى أخرى مقارنة بالصحة والقروض العقارية أما التجهيزات الكهربائية والنقل فهي في تحسن وهذا يعني أن القرض الشعبي الجزائري مول عدد معتبر من القطاعات خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة.

3- توزيع القروض حسب طبيعة القرض:

و هي كما هو موضح في الجدول أدناه:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

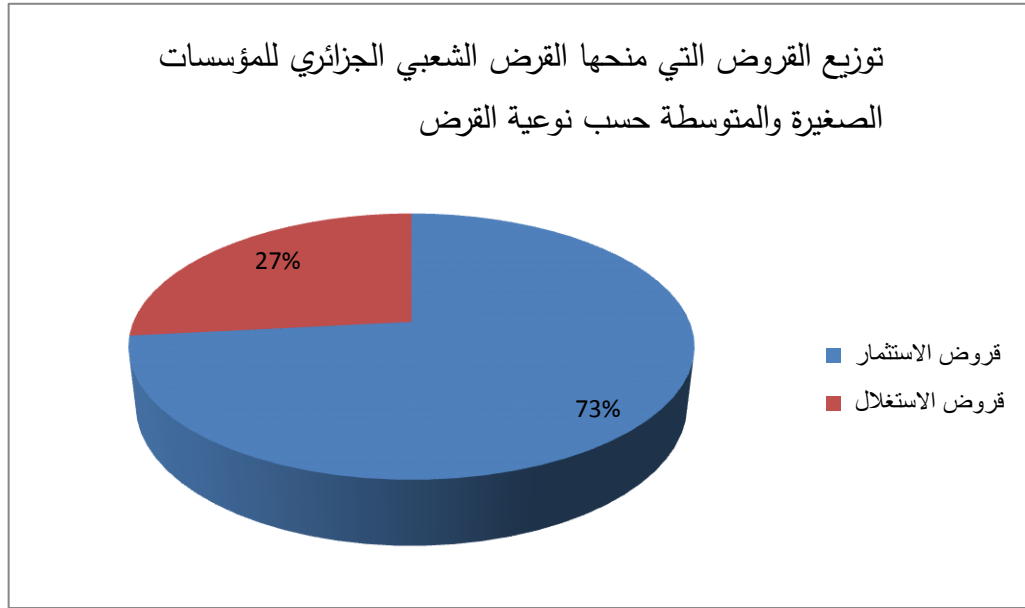
جدول رقم (09): توزيع القروض التي منحها القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية القرض خلال : 2014 - 2015 - 2016.

2016		2015		2014		قطاع النشاط
%	عدد المؤسسات المستفيدة	%	عدد المؤسسات المستفيدة	%	عدد المؤسسات المستفيدة	
87.5	84	86.58	71	73.33	22	قروض استثمار
12.5	12	13.41	11	26.67	08	قروض استغلال
100	96	100	82	100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعطيات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

يتضح لنا من خلال الجدول أن القرض الشعبي الجزائري مول نوعين من القروض، قروض الاستثمار حيث أن عدد المؤسسات في سنة 2014 كانت 22 وفي 2015 كانت 71 وفي سنة 2016 أصبحت 84 أما قروض الاستغلال كانت 08 في سنة 2014 و 11 في سنة 2015 و 12 في سنة 2016 وللمقارنة بينهما نجد أن عدد المؤسسات التي تحصلت على قروض الاستثمار من القرض الشعبي الجزائري هي أكثر من المؤسسات التي أخذت قروض الاستغلال.

الشكل رقم (05): توزيع القروض التي منحها القرض الشعبي الجزائري حسب نوعية القروض.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري.

يتضح لنا من خلال الشكل أن القرض الشعبي الجزائري مول نوعين من القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة قروض الاستثمار حيث ان نسبتها 73%، مقارنة بقروض الاستغلال التي نسبتها 27%. خلال ثلاثة السنوات الأخيرة.

❖ استعراض أهم النتائج المتوصل إليها :

- نقص مصادر التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الشروط المفروضة على منح القروض والضمانات المطلوبة من طرف القرض الشعبي الجزائري .
- نقص تعامل القرض الشعبي الجزائري بقروض الاستغلال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- القطاع أكثر تمويل والأكثر استقطاب هو قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة، وذلك لارتفاع المردودية فيه ثم يليه قطاع الصحة والنقل .
- اعتماد القرض الشعبي الجزائري اجراءات صارمة ومعقدة من خلال الشروط المطلوبة وكذا فترة الدراسة المطلوبة لطلب القرض مما يعرقل نشاط المؤسسات .
- يفضل القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات التي هي في مرحلة التوسع والازدهار ، لسهولة البنك الحصول على المعلومات الكافية عنها ، وكذا توفر الضمانات

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلوبة فالبنك ينظر للمؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء على أنها تحمل الكثير من المخاطر لان الكثير منها يفشل في بداية نشاطها ولا يستطيع الاستمرار.

❖ مناقشة النتائج المتوصل إليها ومقارنتها بالدراسات السابقة:

بعد أن قمنا بعملية التحليل وتفسير مخرجات الدراسة الميدانية استخلصنا مجموعة من النتائج سنقوم بمناقشتها بما توصلت له الدراسات السابقة

- الشروط التي يفرضها القرض الشعبي الجزائري الصغيرة والمتوسطة مستعصية

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة (الحاج علي حليلة)

- فشل الدول في وضع الأنظمة الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة (عثمان لخلف)

- عدم وجود تكامل بين المؤسسات المنشأة حديثا مع المؤسسات المنشأة في السابق.

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه الدراسة (حنين جلال الدماغ)

- نقص مصادر التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الشروط المفروضة على القرض والضمانات المطلوبة .

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة (محمد زيدان)

خلاصة الفصل :

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية في القرض الشعبي الجزائري و ذلك بالاعتماد على المعلومات و الإحصائيات المقدمة منه والتي قمنا بتحليلها و مناقشة نتائجها ،حيث أننا في الجانب التطبيقي توصلنا إلى نتائج قريبة من الواقع و نتائج ملموسة وهذا ما كان هدف دراستنا ،ومنه تمكنا من الخروج ببعض النتائج.

-أن التمويل يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة التمويل المدعم إلا انه يسبب أزمة للقرض الشعبي الجزائري بما انه يمنح اكبر نسبة بغير ضمانات كافية تغطي عملية التمويل.

-تمويل القرض الشعبي الجزائري لقروض الاستغلال والاستثمار،هي أكثر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- إن اغلب المؤسسات التي استفادت من التمويل من طرف القرض الشعبي الجزائري هي مؤسسات استثمارية.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمدنا في دراستنا على القرض الشعبي الجزائري فتطرقنا إلى مفاهيم البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة التي تربطهما مع بعض وكذا التمويلات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري لهذه المؤسسات ، لان التمويل

هو العائق الوحيد الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاولين الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في مدى مساهمة البنوك في تمويل احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا الميدانية إلى أنواع القروض التي يقوم القرض الشعبي الجزائري بتقديمها و إجمالي الإحصائيات للمؤسسات الممولة من طرف القرض الشعبي الجزائري حسب قطاعات النشاط ونوعيتها وكذا نسب التمويل من خلال المؤشرات الإحصائية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري - وكالة خميس مليانة - ومن خلال محاولتنا الإطاحة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ، استطعنا التوصل إلى هذه النتائج والتي تثبت أو تنفي صحة فرضيتنا في البحث والتي نوردها فيما يلي:

✓ الشروط التي يفرضها القرض الشعبي الجزائري مستعصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث انه يطلب ضمانات كبيرة تثقل كاهل المؤسسات مما تقعد صاحب المؤسسة روح الحماس.

✓ لا يمكن اعتبار التمويل المدعم من طرف الدولة بالحل الأمثل سواء في إنشاء المؤسسات أو في تنمية الاقتصاد أي أن النتائج السلبية أكثر من الإيجابية من حيث الأعباء المتمثلة.

✓ اغلب المؤسسات المنشأة تحمل الطابع الخدماتي مثل الصحة.

✓ يؤدي التمويل المالي إلى تحقيق الاكتفاء المالي بالنسبة للمؤسسات الخدماتية، لأنه يقوم بتغطية تكلفة الاستثمارات ولا تحتاج إلى رأس المال العامل مقارنة بالمؤسسات الإنتاجية .

وعلى ضوء ما تقدم واستنادا على النتائج المجسدة لواقع المؤسسة الخروج بالاقتراحات التالية.

التوصيات والاقتراحات:

- خلق هيئة تقوم بدراسة المؤسسات التي لها فائدة في المجتمع وتحقيق قيمة مضافة في الدخل.
- تقديم الإرشادات والنصح لشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة عن طريق الإكثار من الأيام التحسسية والإعلامية ليكون في وجه الصورة .
- زرع روح المقولة بتكوين جامعي موجه لإنشاء مشاريع تنموية اقتصادية.
- تقديم امتيازات تحفيزية لصالح المؤسسات قصد تشجيع تقدمها وازدهارها .

❖ أما أفاق الدراسة.

- دراسة تقدم أساليب التمويل الحديثة كأداة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

خاتمة

- دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

- 1- احمد صالح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل قي البنوك التجارية، مصر، 2002، 2003.
- 2- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك " ، ط6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001.
- 3- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

❖ الملتقيات:

- 1- الطاهر هارون ،فطيمة حفيظ ،متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،الملتقى الدولي تحت عنوان ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلوي ،شلف ،الجزائر 18/17 أبريل 2006 .
- 2- صليحة بن طلحة ، بوعلام معوشي ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17 و 18 2006 .

❖ المذكرات:

- 1- فرحاتي حبيبة ،دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود.
- 2- عمران عبد الحكيم ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ،رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2007

❖ الجرائد:

- 1- قانون رقم 17.1، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10-1. 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد02.